الجزء الأول : مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

دراسة الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن دراسة تهدف إلى تقييم مدى إمكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة (كالربحية، أقصى قيمة صافية، أقصى قيمة مضافة) اعتماداً على معايير معينة للتقييم وباستخدام البيانات المقدرة لأداء المشروع طيلة المدة التشغيلية المقدرة.

ويمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية بانها أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر.

ومما سبق يمكن استخلاص تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية بانها عبارة عن دراسة علمية تعتمد أسس محددة في إعدادها وتهدف إلى تحديد معايير مهمة لإقامة المشروع مثل معدل الربحية ومعدل العائد وفترة الاسترداد والقيمة المضافة التي يحققها، وتوضح مدى تحقيق أهداف المشروع وهل المشروع مجدي من الناحية أم لا؟.

ويتم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة، أو المشروعات القائمة التي تحتاج إلى توسعة، أو المشروعات القائمة التي تحتاج أعادة هيكلة إما لتخفيض رأس مال المشروع أو زيادته أو معرفة أسباب تعثر المشروع.

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

يمكن توضيح أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في النقاط التالية:

١. تحديد أفضل مشروع بين الخيارات المطروحة، فقد يكون لدى المستثمر أكثر من فكرة استثمارية ولا يستطيع أن ينفذ سوى فكرة استثمارية واحدة لمحدودية الموارد المتاحة لديه، عندها ستساهم دراسة الجدوى في مساعدة المستثمر باختيار أفضل مشروع للاستثمار فيه والذي من خلاله يحقق منافسة قوية في السوق ومعدل ربحية أعلى وهذا هو هدف الاستثمار الأساسي.
٢. الحصول على تمويل سواء من الحكومة أو من الجهات الخاصة. فدراسة الجدوى أصبحت بمثابة ضمان لإقراض المشروع من عدمه (وقد كانت الضمانات العقارية في السابق هي

التي تضمن الحصول على تمويل) وتفيد دراسة الجدوى في تحديد هيكل التمويل الأمثل أو ما يعرف بالرافعة التمويلية.

٣. تحديد مدى ربحية المشروع من خلال دراسة قوائم الدخل للمشروع والعوائد المتوقعة منه وتوضح دراسة الجدوى ربحية المشروع في السنة الأولى للمشروع وفي كل سنوات التشغيل.

٤. تحديد تكاليف الاستثمار من خلال تحديد التكاليف الثابتة للمشروع والتكاليف المتغيرة ونسبة كل نوع من إجمالي التكاليف الكلية. فبعض المشاريع تحتاج إلى تكاليف ثابتة كبيرة جداً مما يجعل فترة الاسترداد فيها طويلة، أو لا يمكن استرداداها في المستقبل نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية. وهذا ما يعرف بالرافعة التشغيلية.

٥. التعرف على الحصة التي من الممكن أن يستحوذها المشروع في السوق سواء كانت هذه الحصة داخلية من خلال عمليات البيع داخل المنطقة أو الإقليم أو الدولة أو خارجية من خلال عمليات التصدير، وتعكس دراسة الجدوى حجم المنافسة التي يستطيع المشروع أن يدخل فيها في السوق بناء على تقدير حجم الطلب والعرض للمشروع. ومن خلال معرفة حصة المشروع في السوق يمكن تحديد ماهو الحجم الأمثل للمشروع الذي يحقق أهدافه حسب المعيار المستخدم في التقييم.

٦. تقييم إداء المشروع من خلال تحديد مدى تحقيق المشروع لأهدافه التي تعكس أهداف المستثمر.

٧. تخفيض درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المشروع من خلال دراسة كل المخاطر المحيطة بالمشروع مثل انخفاض الأسعار إلى أقل من التكلفة أو ارتفاع التكاليف أو انخفاض حجم المبيعات. والمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد مثل التضخم والركود أو القرارات السياسية المتعلقة بالاستثمار ذات الأثار السلبية على تحقيق المشروع لأهدافه.

مواصفات دراسة الجدوى الجيدة

هنالك مواصفات مهمة لدراسة الجدوى الجيدة يمكن توضيحها في النقاط التالية:

١. أن تكون ذات معلومات شاملة وبشكل مفصل للجوانب المهمة الأساسية وهي دراسة الجدوى التسويقية والفنية والمالية والإدارية، وقد تحتوي على بعض الدراسات المهمة

حسب نوعية المشروع مثل الدراسة الاجتماعية والبيئية. وفي الحقيقة ان الدراسة التي تدرس فقط الجوانب المالية من تحليل للتكاليف والايرادات ومعدل الربحية والعائد وفترة الاسترداد لا تعتبر دراسة جدوى جيدة لإنها لا تعكس الجوانب الكاملة لإقامة ونجاح المشروع.

٢. أن تكون ذات بيانات شاملة وكاملة من خلال المعلومات الميدانية، وأن تكون درجة دقة البيانات كبيرة جداً ونسبة الخطأ فيها منخفضة. ولا يمكن اعتبار البيانات التقديرية أو المكتبية أو التاريخية أو المبنية على الملاحظة القاصرة على جانب واحد أو جوانب محددة مجدية في كتابة دراسة جدوى جيدة.
٣. أن تراعي دراسة الجدوى ظروف المكان والزمان وتكون في نفس نطاق المنطقة التي سيقام فيها المشروع، ولا تكون مبنية لبلد آخر ولا لمدينة أخرى ولا لمنطقة غير التي سيقام فيها المشروع. وتكون في نفس الزمن الذي سيقام فيه المشروع وغير قديمة نظراً لتغير الظروف المحيطة في المشروع وبشكل مستمر.
٤. تعتبر دراسة الجدوى الجيدة بمثابة خطه يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ المشروع.

المشاكل والصعوبات التي قد تواجه إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية

لا يمكن أن نعتبر عملية دراسة الجدوى الاقتصادية عملاً سهلاً، وقد تتعرض لبعض الصعوبات التي يمكن استعراضها في التالي:

١. عدم توفر البيانات والمعلومات لدراسة المشروع أو نقصها، وقد تزيد هذه المشكلة إذا كان هذا المشروع جديد وليس هنالك مشروع مشابه له في السوق.
٢. صعوبة تقدير بعض المتغيرات المهمة في المشروع وتزداد هذه المشكلة إذا كان المشروع كبير والمتغيرات غير مباشرة أو غير قابلة للقياس الكمي الدقيق، أو مدة تشغيله طويله نسبياً.
٣. ارتفاع تكاليف إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية خاصة إذا كان رأس المال المتاح للاستثمار منخفض.
٤. صعوبة تحديد الوقت الأمثل لبداية المشروع إذا كانت الأوضاع الاقتصادية المحيطة به غير مستقرة.

٥. ارتفاع تكلفة الدراسة الفنية خاصة إذا كان رأس المال الموجه لتغطية تكاليف التأسيس منخفضاً.
٦. صعوبة تحديد المخاطر المحيطة بالمشروع بشكل دقيق طيلة فترة عمر المشروع الزمني، ومنها مخاطر انخفاض الطلب وتذبذب الأسعار وتغير تقنية الإنتاج.

الآثار المتوقعة من عدم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية

١. فشل المشروع عن تحقيق الأهداف المرسومة له
٢. عدم وجود معرفة ومعلومات كافية بالسوق
٣. عدم وجود معلومات كافية عن نظام التسويق المناسب
٤. عدم القدرة على تحديد كمية الإنتاج المناسبة التي يستوعبها السوق المحلي
٥. ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل أكبر من المتوقع
٦. ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة
٧. عدم المطابقة للمواصفات، وانخفاض الجودة، أو عدم مناسبة المنتج للأذواق

من الذي يقوم بإعداد دراسة الجدوى؟

مما سبق يتضح أن دراسة الجدوى يقوم بها أصحاب المشاريع للتأكد من إمكانية تحقيق المشروع للأهداف المخطط لها من عدمه. ولذا فهي تحتاج إلى خبير في إعداد الدراسة السوقية والتسويقية وخبير محاسبي وخبير مالي وخبير اقتصادي وخبير في الهندسة والإنتاج حسب نوعية المشروع. وقد يلجأ أصحاب المشاريع إلى الخيارات التالية لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية:

١. إنشاء قسم أو إدارة مستقلة وظيفتها الأساسية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية. وعادة يكون هذا في المشروعات الكبيرة ذات رؤوس الأموال المرتفعة.
٢. أن توكل مهمة إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية إلى مكتب اقتصادي متخصص في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

٣. تكوين لجنة خاصة أو فريق عمل يقوم بعمل دراسات الجدوى الاقتصادية.

ولابد من التوضيح أن طلاب كليات العلوم الإدارية يستطيعون إعداد دراسات جدوى اقتصادية جيدة خاصة للمشاريع الصغيرة إذا تم تدريبهم وتدريسهم على ذلك، نظراً لوفرة المعلومات لديهم في هذا المجال.

ماهي تصنيفات دراسة الجدوى؟

أولاً: التصنيف على الأساس النفعي

١. دراسات الجدوى على مستوى المشروع (مفهوم الربحية الخاصة)
٢. دراسات الجدوى على المستوى القومي (مفهوم الربحية الاجتماعية)

ثانياً: التصنيف على الأساس الوظيفي

حيث تصنف دراسات الجدوى طبقاً للوظيفة الأساسية التي تؤديها، دراسات جدوى قانونية، تسويقية، فنية، إدارية، هندسية، مالية، اقتصادية، اجتماعية.

ثالثاً: التصنيف على الأساس المرحلي

وهنالك تمييز بين ثلاثة أنواع من الدراسات:

- ✓دراسات الجدوى الأولية الاقتصادية
- ✓دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية
- ✓ دراسات الجدوى الفنية

تعريف المشروع

المشروع هو عبارة نشاط أو كيان اقتصادي يتم من خلاله دمج العناصر الاقتصادية (العمل- الأرض- رأس المال- المعرفة) من أجل إنتاج سلعة أو خدمة يحتاجها المستهلك وتحقق له منفعة أو إشباع معين. وقد يقوم هذا النشاط بإنتاج أكثر من سلعة أو خدمة، وهنا يمكن أن نقول إن لدينا أكثر من مشروع. وقد يحوي وحدة إنتاجية أو أكثر من وحدة لإنتاج السلعة ذاتها، مثل وجود مزرعة لإنتاج القمح وملحق بها مخبز لإنتاج الخبز، أو مثل مشروع مزرعة لإنتاج الدواجن ومطعم لبيع الدجاج المشوي).

أنواع المشروعات الاستثمارية

تختلف أنواع المشروعات الاستثمارية وتتغير حسب الوقت والحاجة ونوعية استثماراتها، ويمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية حسب عمر إنشاءها كالتالي:

١. مشروع استثماري جديد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة.
٢. مشروع استثماري قائم ويحتاج إلى توسعة، من أجل استكمال مرحلة إنتاجية أو زيادة الطاقة الإنتاجية.
٣. مشروع استثماري قائم ويحتاج إلى إحلال الآلات والمعدات نظراً لانتهاء عمرها الزمني المقدر أو تلفها أو الحاجة إلى آلات ومعدات تزيد من سرعة الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

أهداف المشروعات الاستثمارية

يعتمد هدف المشروع الاستثماري على عدة عوامل مهمة هي:

١. الشكل القانوني للمشروع (منشأة فردية، شركة تضامنية، شركة مساهمة)

٢. ملكية المشروع (ملكية عامة تابعة للدولة، ملكية خاصة) وتختلف أهداف المشروعات العامة عن الملكية الخاصة من حيث الربح والمنفعة المقدمة.
٣. حالة السوق (احتكار تام أو طبيعي، احتكار قلة، منافسة كاملة)
٤. نوعية المشروع من ناحية الحجم(مشروع كبير، متوسط، صغير، متناهي الصغر)

وقد تكون أهداف المشروعات تبعاً للعوامل السابقة كالتالي:

١. تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.
٢. الاستحواذ على أكبر حصة ممكنة في السوق عن طريق تحقيق أكبر نسبة ممكنة من المبيعات والحصول على أعلى معدل ربح ممكن وتحقيق معدل عائد والمحافظة على قيمة الأصول المختلفة، وهذه العوامل هي مساعدة بشكل كبير على استمرارية المشروع.
٣. تحقيق معدل نمو مستقبلي للمشروع.
٤. المحافظة على المركز المالي للمشروع (تحقيق أقصى ربح ومعدل سيولة معين والمحافظة على المشروع من الخسارة).
٥. المساهمة في تحقيق نتائج إيجابية للاقتصاد الوطني (مثل زيادة الناتج القومي الإجمالي، أو زيادة معدل النمو الوطني، أو المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة الوطنية والقضاء على البطالة، أو المساهمة في تحقيق نتائج إيجابية في ميزان المدفوعات).
٦. حماية نشاط معين من التوقف في الإنتاج.

الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في اختيار المشروع الاستثماري ينقسم إلى الأقسام التالية:

أولاً: أن يكون القرار الاستثماري يعتمد على أسس علمية من خلال النقاط التالية:

أ. تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار
ب. تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار
ج. تقييم العوائد المتوقعة للفكرة الاستثمارية المقترحة

ثانياً: أن يعتمد متخذ القرار على التالي:

أ. تعدد الفرص الاستثمارية

ب. مبدأ الخبرة والتأهيل

ج. مبدأ الملائمة (أي المجالات أنسب)

د. مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

دورة المشروع

تمر دورة حياة المشروع بأربعة مراحل هي:

أولاً: تحديد المشروع

ويشمل الخطوات التالية:

أ. اختيار فكرة المشروع من خلال دراسة الأفكار المقترحة أو إعداد فكرة جديدة.

ب. دراسة الجدوى المبدئية وهي دراسة أولية مختصرة قبل الاستثمار وتشمل ترتيب المشروعات المقترحة وسبب اختيارها وتصفية الأفكار، ودراسة السوق بشكل مبدئي والتأكد من توفر المهارات الفنية اللازمة للمشروع، وتقييم نتائج المشروعات المشابهة والخصائص لموقع المشروع وتأثير عناصر الطلب عليها.

ج. تحديد معايير انتقاء المشروع مثل توفر المواد الخام وانخفاض المخاطرة والتكاليف الاجتماعية والبيئية.

ثانياً: إعداد المشروع

أي عمل الدراسات الفنية والمالية والتسويقية وغيرها من الدراسات الضرورية.

ثالثاً: تحديد وقت بداية التنفيذ وأن يكون التحديد مناسب وبدقة شديدة

رابعاً: تقييم المشروع بعد التنفيذ

أي تقييم أداء المشروع من الناحية المالية والاقتصادية وتأثيره على المجتمع وغيره من عناصر مهمة، وهذا التقييم هو تقيم فعلي يعتمد على متغيرات ومؤشرات واقعية وفعلية ومفيد في معرفة نقاط قوة المشروع ونقاط الضعف وأسباب وجودها، ومختلف عن التقييم قبل التنفيذ الذي يعتمد على بيانات مقدرة ومحتملة.

دراسة الجدوى التمهيدية (الأولية)

- مفهوم دراسة الجدوى التمهيدية

هي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يحتوي الخطوط العامة لكل جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ القرار بملائمة المشروع والانتقال إلى الدراسة التفصيلية، أو العدول عن فكرة المشروع.

- المواضيع التي تعالجها الدراسة التمهيدية

تعالج الدراسة التمهيدية النقاط التالية:

١. دراسة الطلب المحلي والأجنبي على منتجات أو خدمات المشروع، وهيكل الأسعار السائدة، وطبيعة السوق، وحجم الصادرات والواردات من السلع.
٢. دراسة مبدئية عن احتياجات المشروع الفنية من عمال ومواد أولية.
٣. دراسة مبدئية عن المواقع المقترحة واختيار أفضلها.
٤. دراسة مبدئية عن طريقة تمويل المشروع.
٥. دراسة مبدئية لتحديد إيرادات المشروع وعوائده.

ويتم من خلال الدراسة التمهيدية التي تعتمد على البيانات المكتبية اختيار المشروع ومن ثم البدء في عمل الدراسة التفصيلية، أو استبعاد المشروع وصرف النظر عنه.

- المشاريع التي لابد من إعداد الدراسة الأولية لها

١. المشاريع الجديدة المقترحة.
٢. المشاريع التي تهدف إلى توسيع طاقتها الإنتاجية أو حجم نشاطها.
٣. المشاريع القائمة بهدف التعرف على مستوى فعاليتها، أو مستوى الانحرافات فيها.

- المعايير التي تستخدم في الدراسة الأولية

المعايير التي يتم دراستها وقياسها في الدراسة الأولية يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أ. إيراد النقد الأجنبي.
ب. أسعار الظل للأجور والمواد الخام.
ج. تحليل الفائدة الاجتماعية.
د. تحليل الربحية الاقتصادية.
هـ. القيمة المضافة وإمكانية خلق فرص الاستخدام.

- مصادر البيانات والمعلومات في دراسة الجدوى الأولية

يتم الاعتماد في دراسة الجدوى التمهيدية على مصدرين للحصول على المعلومات هي:

أولاً: المدر غير الميداني للمعلومات (المصادر المكتبية)

ويمكن الحصول عليها من ثلاثة مصادر هي:

أ. المعلومات والبحوث السابقة

وهي عبارة عن البيانات والمعلومات المنشورة في الصحف ووكالات الإعلان وأجهزة البحوث والغرف الصناعية والتجارية والبنك المركزي والجامعات والمعاهد العلمية أو الدوريات والنشرات والمجلات العلمية المتخصصة.

ب. تقارير مندوبي المبيعات والموزعين

وتشمل هذه التقارير مدى رضى العملاء عن سلعة ما، وآرائهم ومقترحاتهم نحوها. والسلع البديلة والمنافسة في السوق أو المنطقة المستهدفة لبيع المنتج النهائي ونواحي القوة والضعف فيها. وسياسات التسعير والمشروعات المستقبلية لمنافسي السلع الجديدة.

ج. البيانات والإحصاءات الرسمية

التي تنشر في الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الصناعية والتجارية والزراعية وأجهزة الإحصاء والمصالح والأجهزة الحكومية الأخرى، مثل تعداد السكان وتصنيفهم وتوزيعهم حسب الموقع الجغرافي والسن والمهنة والجنس والجنسية ومستوى التعليم والدخل والانفاق وميزانية الأسرة.

ثانياً: المصدر الميداني (الأولي) للبيانات

وهنا يتم الاعتماد على البحوث الميدانية كأساس للمصادر الأولية للبيانات، وعلى المصادر الميدانية الطبيعية أو الفنية للمعلومات والبيانات، من خلال الطرق الإحصائية لتقييم العينات والمعاينة، وتصميم استبيان يوجهه للأفراد للعينة المختارة وإعادة ما تكون طريقة التوزيع عشوائية. والمقابلات الشخصية مع رجال البيع، والعملاء المحتملين والمسؤولين الحكوميين أو المسؤولين في الغرف التجارية.

- مصداقية الدراسة التمهيدية

تعتمد الدراسة التمهيدية على المعلومات المكتبية ولا تعتمد على التحليل العميق، وهي قليلة التكلفة ولا تحتاج إلى وقت طويل.

وإذا ظهر ما يبرر رفض المشروع فلابد من التوقف عن إكمال الدراسة فوراً.

وبعد الانتهاء من الدراسة التمهيدية يصبح لدينا تصور مبدئي عن جدوى المشروع بحيث يمكننا أن تقرر إما التوقف عن إكمال الدراسة أو الاستمرار في عمل الدراسة التفصيلية للمشروع.

الدراسة التفصيلية للمشروع

وهي تعتبر دراسة هامة جداً وأكثر دقة من الدراسة الأولية، والهدف منها هو الوصول إلى المعلومات الدقيقة والنتائج التي يعتمدها مالك أو ملاك المشروع باتخاذ قرارات مهمة حول الجدوى بشكل عام.

وهي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسة الجدوى الأولية ولكنها أكثر دقة وتفصيلاً وشمولية، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كل جوانب المشروع المقترحة والتي من خلالها يتم اتخاذ القرار

بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه. كما أن الدراسة التفصيلية تحوي مجموعة من الدراسات الكاملة المتتالية.